

استراتيجية السويد للتعاون التنموي الإقليمي مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024-2027

1. الفرضيات الأساسية والقيمة المضافة

تتسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعديد من النزاعات. منذ الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصبح الوضع في المنطقة أكثر توتراً. عندما تم اعتماد هذه الاستراتيجية، كان الوضع الإنساني في غزة خطيراً للغاية. كما وتساهم الاضطرابات التي تشهدها اليمن ودول الجوار في زيادة انعدام الأمن. هذا ولا يمكن حتى الآن تقييم العواقب طويلة المدى للوضع الحالي. وقد اتسمت أجزاء كثيرة من المنطقة بتحديات منها ضعف عملية التحول الديمقراطي، وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات، والتمييز ضد الفتيات والنساء، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. يشكل عدم القدرة للوصول إلى المياه النظيفة وانعدام الأمن الغذائي ونقص إمدادات الطاقة مخاطر صحية خطيرة، ويشكل أيضاً خطراً أمنياً في بعض الدول. هذا وإن الأطفال معرضون بشكل خاص لآثار الفقر، والصراع، وتغيرات المناخ، والكوارث. هناك حاجة كبيرة إلى التكيف مع التغير المناخي في المنطقة.

للسويد مصلحة استراتيجية في تحقيق استقرار الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعزيز التنمية الديمقراطية، ومكافحة الهجرة غير النظامية وأسبابها الجذرية، ورفع نسبة وتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن. يمكن أن يساهم تحسين إمدادات الطاقة والتحول الأخضر في المنطقة بشكل غير مباشر في تقليل اعتمادها على الجهات الفاعلة الأخرى. يمكن أن تساهم المساعدات التنموية السويدية أيضاً في زيادة الوعي وتعزيز الثقة بالسويد في المنطقة.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل تحقيق تنمية ديمقراطية ومستدامة وأكثر استقراراً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك في اليمن وفلسطين. إن التزام السويد لتحقيق التجارة الحرة والقائمة على القواعد مع زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وتبسيط الإجراءات التجارية، والحد من الفساد، وزيادة الرقمنة يمكن أن يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية. هناك فرص جيدة للتأزر بين سياسات التعاون التنموي والترويج والتجارة والأمن والهجرة والسياسة الخارجية، ومن المتوقع أن تساهم قاعدة الموارد السويدية الأوسع في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

2. محاور وأهداف التعاون التنموي السويدي

الهدف من المساعدات الدولية التنموية السويدية هو تهيئة الظروف لتحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والقمع. كما وتعد المساعدات التنموية السويدية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية السويدية. تستند أهداف الاستراتيجية إلى القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها السويد للمنطقة، وإلى النتائج السابقة التي تم تحقيقها في مجالات الأنشطة.

واستناداً إلى خطة عمل أديس أبابا ومبادئ فعالية التنمية، سيكون التعاون التنموي للسويد فعالاً وموجهاً نحو تحقيق النتائج ومحفزاً، مما يعزز التنمية بعيدة الأمد مع ملكية محلية واسعة النطاق في الدول الشريكة. وستعمل تدابير مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة على توجيه جميع الأنشطة في الاستراتيجية.

وتضبط الاستراتيجية استخدام الأموال المخصصة في إطار البند 17 من خطاب التعليمات للوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) للسنة المالية المعنية؛ والأموال المخصصة في إطار البند 1:1 من أنشطة المساعدات التنموية، والبند 4، والبند 1:4، والبند 1 من خطاب التعليمات لأكاديمية فولكة برنادوت (FBA)؛ والأموال المخصصة في إطار البند 1:1 من أنشطة المساعدات التنموية، والبند 11، والبند 11:6 و11:7 للمعهد السويدي للسنة المالية المعنية.

تسري هذه الاستراتيجية من 21 آذار/مارس 2024 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2027، وتشمل ما مجموعه 2.22 مليار كرون سويدي لصندوق الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida)، ومن ضمن هذا المبلغ، سيتم تخصيص 300 مليون كرون كحد أقصى للمساعدة الثنائية لليمن، وتخصيص 660 مليون كرون كحد أقصى للمساعدة الثنائية لفلسطين. هذا وتشمل الاستراتيجية أيضاً تخصيص ما مجموعه 50 مليون كرون لأكاديمية فولكة برنادوت (FBA). وتشمل ما مجموعه 20 مليون كرون للمعهد السويدي، وذلك اعتباراً من عام 2025.

سوف تساهم أنشطة الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) والمعهد السويدي في تحقيق الأهداف التالية:

التنمية الاقتصادية والتعليم والتجارة والتحول الأخضر

- زيادة خلق فرص للعمل، بما في ذلك من خلال تطوير القطاع الخاص، والابتكار، وريادة الأعمال، والتحول الأخضر، مع التركيز على تمكين النساء والشباب اقتصادياً.
- توفير التعليم جيد النوعية والمتساوي والشامل، بما في ذلك التعليم المهني، مع تركيز خاص على الفتيات والنساء.

سوف تساهم أنشطة الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) في تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع التكامل الاقتصادي الإقليمي مع تحسين الظروف للتجارة الحرة والقائمة على القواعد، وتبسيط إجراءات التجارة، والحد من الفساد.
- تعزيز المرونة لمكافة التغيرات المناخية، والحد من التأثيرات المناخية، وإدارة واستخدام الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه بطريقة مستدامة.

تعزيز الحرية ومحاربة القمع

- تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان وقدرات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف تعزيز التنمية الديمقراطية وزيادة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- تعزيز المؤسسات والجهات الفاعلة الديمقراطية في المنطقة وإعطاء الأولوية لتعزيز المؤسسات والقطاعات الرئيسية في الدول الشريكة التي تقوم بإصلاحات ديمقراطية.
- زيادة حرية الأديان، بما في ذلك الحق في التحرر من الدين، وحماية حقوق الأقليات الدينية.

تعزيز حرية وتمكين النساء والفتيات

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير الظروف لتعزيز حرية وحقوق النساء والفتيات وتعزيز تمكينهن ونفوذهن،
- زيادة التمتع بالمساواة في الحقوق والمساواة أمام القانون ومكافة العادات والتقاليد التي تقيد الفتيات والنساء.

الهجرة والعودة

- تحسين الظروف للعودة والاستقبال والعودة الطوعية إلى الوطن.
- تعزيز الظروف لإعادة الاندماج المستدام، بما في ذلك من خلال خلق فرص عمل.
- تعزيز القدرة على إدارة الهجرة، مع التركيز على مكافة الهجرة غير النظامية، وتعزيز إدارة اللجوء ومكافة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

ستساهم أنشطة الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) في تحقيق الأهداف التالية:

السلام والأمن الإقليميان

- تعزيز القدرة على مكافة النزاعات وإدارتها وحلها بشكل سلمي، مع الاستعداد للمساهمة بشكل مرن في السياقات المتغيرة.

اليمن

- تحسين الظروف لتحقيق تنمية سلمية في اليمن، مع تعزيز احترام حقوق الإنسان.

ستساهم أنشطة الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) في:

- رفع القدرة على توفير الخدمات العامة الأساسية وفرص كسب العيش في اليمن والحفاظ عليها، مع التركيز على النساء والفتيات.
- إنشاء أنظمة صحية مرنة، ولا سيما توفير المهارات والتعليم في مجال الرعاية الصحية، وتحسين فرص الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها.

فلسطين

- التنمية الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، وخلق فرص للعمل، بما في ذلك ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، مع التركيز على صحة الأطفال.
- ستساهم أنشطة الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) في تحقيق الأهداف التالية:
- تعزيز القدرة على الحكم الرشيد وعلى الديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة، وتعزيز حل الدولتين على أساس القانون الدولي.

3. السياق الإقليمي

يتم تنفيذ التعاون التنموي الإقليمي مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق يتسم بقدر كبير من عدم اليقين وعدم الاستقرار. وتؤثر التوترات الإقليمية والمصالح الجيوسياسية على كل من النزاعات الجارية في المنطقة وعلى ظروف التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة. بعد الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب التي أعقبته وما ترتب عليها من عواقب إنسانية خطيرة في غزة، ازدادت حدة التوتر في المنطقة وترتب على ذلك عواقب طويلة الأمد لا يمكن تقييمها بعد.

تتسم المنطقة بشكل عام بضعف الديمقراطية، وبنظام قضائي يفتقر إلى الاستقلالية، وبعدم احترام حقوق الإنسان والحريات، وبعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتعبير المتكرر عن السخط والاستياء الشعبي الذي غالباً ما يتم قمعه بالعنف. وتعرض النساء والفتيات للتمييز الهيكلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وينتشر الافتقار إلى المساواة بين الجنسين في عدة دول. كما وينتشر الفساد على نطاق واسع في المنطقة. ويعمل المجتمع المدني في ظل ظروف متزايدة الصعوبة، وتعرض حقوق الأقليات الدينية للتهديد. كما أن حرية الإعلام مقيدة بشدة والصحفيون المستقلون معرضون للخطر.

تسود حالة النزاع أو ما بعد النزاع في العديد من الدول. لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر تدفقات للاجئين والمهاجرين في العالم، حيث حاول الكثيرون النزوح من المنطقة إلى أوروبا، لا سيما إلى السويد، مما فرض ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي. كما وتشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، تحديات في المنطقة.

لقد أثر العدوان الروسي في أوكرانيا بشكل مباشر على المنطقة، من خلال خلق مشاكل تتعلق مثلاً في إمدادات الطاقة والأمن الغذائي. والتحديات المناخية والبيئية شاسعة، مما تساهم أيضاً في زيادة مخاطر النزاعات وإلى أن يصبح الناس مجبرين على النزوح. وتشمل هذه التحديات مثلاً عدم الحصول على المياه النظيفة، والزيادات الكبيرة في درجات الحرارة، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. إن الاعتماد على الوقود الأحفوري مرتفع. وفي الوقت نفسه، هناك إمكانية جيدة للتحويل إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

إن النمو الاقتصادي في المنطقة غير كافٍ، والقطاع الخاص صغير نسبياً، والتكامل الاقتصادي - على سبيل المثال من خلال التجارة الإقليمية - ضعيف. تضم المنطقة نسبة عالية جداً من الشباب، وأعلى معدل بطالة بين الشباب وأدنى معدل لمشاركة النساء في سوق العمل في العالم. هذا ويحدث زواج مبكر للأطفال وزواج قسري في المنطقة. كما أن النازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين غالباً ما يفتقرون إلى سبل العيش المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، زادت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بشكل حاد. يمثل اليمن

نسبة متزايدة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة. عندما اعتمدت هذه الاستراتيجية لم يكن واضحًا كيف يمكن توقع تطورات الوضع في فلسطين، بما في ذلك غزة، على الأمد الطويل.

وفقاً لذلك، فإن الأسباب الرئيسية لكل من النزاعات والفقر في المنطقة متعددة، وغالباً ما تكون عابرة للحدود و مترابطة ببعضها البعض. كما أن المنظمات الإقليمية الشريكة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفة سياسياً، والتكامل الإقليمي ضعيف، والتعاون الإقليمي محدود بشكل عام. مع وجود جدول أعمال جديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2021، تدعم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجوار الجنوبي إلى زيادة وتقوية التعاون الإقليمي. كما وتُدير المفوضية الأوروبية أيضاً تعاون تنموي إقليمي، بالإضافة إلى إدارتها لبرنامج ثنائية في اليمن وفلسطين.

إن تعزيز التعاون الإقليمي له ما يبرره من أسباب سياسية واقتصادية وبيئية، ومن شأنه أن يحسن القدرات على معالجة والاستجابة لعقبات الفقر والتنمية التي تعاني منها العديد من الدول في المنطقة.

يتسم اليمن بنزاع مسلح مستمر طال أمده. وتتواصل الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. إن وضع السكان خطير للغاية في أجزاء كبيرة من اليمن وبحاجة ملحة للمساعدات، وفقاً للأمم المتحدة، فإن اليمن تشكل واحدة من بين أخطر الأزمات الإنسانية في العالم. كما أن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه والصرف الصحي والإمدادات الأساسية محدودة للغاية بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان. وتتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب عمق عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعف المؤسسات وانعدام الديمقراطية. وقد تراكمت هذه المشاكل الهيكلية في الدولة بسبب النزاع.

لذلك فإن المبادرات طويلة الأمد الهادفة لمكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي والمساهمة في تهيئة الظروف لتحقيق السلام المستدام ضرورية. إن الفئات المهمشة والأقليات العرقية والدينية والأشخاص النازحين داخلياً هم المجموعات الأكثر عرضة لهذه المشاكل. إن الوضع المتعلق بحقوق الإنسان خطير للغاية. كما أن تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان والحريات محدود وهن يتأثرن بشكل غير متناسب بالنزاع وتبعاته.

الوضع في فلسطين صعب، مع ارتفاع مستويات البطالة واعتماد نسبة كبيرة من السكان على المساعدات الإنسانية. إن الأطفال وهم يشكلون نصف السكان مهددون بشكل خاص. يشكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده عقبة رئيسية أمام التنمية. ويبقى حل الدولتين عن طريق التفاوض على أساس القانون الدولي هو الحل الوحيد المستدام للصراع. إلا أنه وفي الوقت نفسه، تراجعت الثقة في مثل هذا الحل بشكل حاد في كل من فلسطين وإسرائيل في السنوات الأخيرة. إن التوسع المتسارع للمستوطنات في الضفة الغربية وتزايد التطرف وتصاعد العنف هي سمات الحالة أيضاً. يمثل الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب التي أعقبته وحالة الرهائن صدمة كبيرة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وقد تبعه عدد كبير جداً من القتلى في صفوف المدنيين ودمار واسع النطاق ووضع إنساني كارثي في غزة. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة خطر تصعيد الأوضاع في المنطقة. هذا قد ازداد الوضع سوءاً في الضفة الغربية مع تزايد عنف المستوطنين وزيادة القيود المفروضة على الحركة وتدهور الوضع الاقتصادي تدهوراً ملحوظاً. تواجه السلطة الفلسطينية ضغوطاً مالية خطيرة، في حين أنها تتسم بانعدام الشريعة والثقة بين السكان، إذ لم يتم إجراء انتخابات وطنية منذ عام 2006. إن إضعاف استقلال القضاء بسبب التدابير التي أخذت قد قوضت صلاحيات سلطة القضاء لصالح السلطة التنفيذية. إن مساحة المجتمع المدني أخذت في التقلص. يشكل الفساد مشكلة خطيرة.

4. الأنشطة

سيُدمع التعاون التنموي في إطار هذه الاستراتيجية الإقليمية أو دون الإقليمية التي يمكن تنفيذها في الدول الاثنا عشر¹ في المنطقة المؤهلة للحصول على المساعدات التنموية الرسمية وفقاً للجنة المساعدات التنموية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). يمكن أن تدعم هذه الاستراتيجية أنشطة تشمل عدداً من الدول أو عدد قليل فقط من الدول، بالإضافة إلى تدخلات في كل دولة على حدة. سيتم إجراء حوار منظم حول أولويات أنشطة المساعدات التنموية المنفذة من قبل الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) والمعهد السويدي مع مكتب الحكومة السويدية (وزارة الخارجية). يجب

¹ الجزائر، ومصر، وإيران، والعراق، واليمن، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس.

أن تتضمن التقارير السنوية المقدمة إلى مكتب الحكومة (وزارة الخارجية) وصفا لكيفية توزيع المساعدات التنموية جغرافياً، بما في ذلك التوزيع الجغرافي داخل اليمن وفلسطين.

يمكن أن تركز الأنشطة على تعزيز الحلول الإقليمية للتحديات العابرة للحدود حيثما اعتبرت هذه الأنشطة فعالة. ويمكن تنفيذ أنشطة متشابهة بالتوازي في العديد من الدول، وحيثما كان مناسباً، يمكن خلق قيمة مضافة إقليمية من خلال تبادل الخبرات للإلهام والتعلم. وهذا يعني أنه يمكن أيضاً تنفيذ أنشطة تتعلق بالتحديات المشتركة التي تواجه العديد من دول المنطقة دون أن تكون بالضرورة عابرة للحدود. سيتم إعطاء الأولوية للمجالات والقطاعات التي يمكن فيها استخدام قاعدة الموارد السويدية لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية.

تعتبر الشفافية والمساءلة عنصرين رئيسيين في عملية تنفيذ الأنشطة، وستواكب جميع الأنشطة. يتعين على كل من الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) والمعهد السويدي لتسليط الضوء على شرط ألا يكون لمنثقي المساعدات التنموية أي صلات بالأيديولوجيات المؤيدة للعنف، أو التطرف، أو الإرهاب، أو خطاب الكراهية الذي يستهدف الأفراد أو الجماعات، وأن يكونوا داعمين لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. من المهم إيصال نتائج المساعدات التنموية إلى المجموعات المستهدفة ذات الصلة في المنطقة، وذلك بالتعاون الوثيق مع البعثات ذات الصلة في الخارج وبين الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) والمعهد السويدي.

سيكون التعاون التنموي السويدي فعالاً وموجهاً نحو تحقيق النتائج. كما سيساهم التعاون التنموي أيضاً في وضع حجر الأساس لعلاقات أوسع وأكثر استدامة بين السويد ودول المنطقة. ويجب أن يتم السعي إلى تحفيز مصادر التمويل الأخرى لتحقيق آثار تحفيزية. تعتبر الشركات السويدية رائدة عالمياً في مجالات رئيسية مثل الحلول الرقمية والتحول الأخضر، ويمكنها تقديم حلول مستدامة تلبي الاحتياجات التنموية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتمتع الوكالات الحكومية السويدية بالخبرات التي يمكن الاستفادة منها أيضاً في عملية التنفيذ. سيتم استخدام قاعدة الموارد السويدية بشكل استراتيجي وفعال ومرن للمساهمة في أولويات السياسة التنموية السويدية.

سيتم تضمين هدف واحد أو أكثر من الأهداف الفرعية المتعلقة بالمناخ، حيثما كان ذلك مناسباً، في المبادرات التي لديها هدف رئيسي آخر غير المناخ. يجب أن تأخذ جميع الأنشطة في الاعتبار منظور المساواة بين الجنسين طوال الوقت.

يجب تعزيز التنمية الاقتصادية والتجارة من خلال المساهمة في تحسين بيئة الأعمال والتنوع الاقتصادي وقطاع خاص تنافسي. تشكل الشركات مع قطاع الأعمال جزءاً هاماً في هذه الأنشطة، وكذلك إمكانية استخدام الضمانات لتعبئة رأس المال الاستثماري من عدة جهات فاعلة مختلفة وترويج وتعزيز الابتكار، بما في ذلك في القطاعات الخضراء. ويمكن السعي وراء متابعة سلاسل القيمة المستدامة التي تساهم في التنمية البشرية والبيئية. وسيتم تعزيز زيادة فرص العمل، مع توفير ظروف عمل لائقة. وستساهم الأنشطة في زيادة التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والفئات المهمشة بما في ذلك الأقليات والنازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين والأشخاص الذين عادوا إلى المنطقة. سيتم تعزيز التعليم في المنطقة لمكافحة الفقر، وكذلك لتمكين العمالة وزيادة الأعمال.

ستساعد الأنشطة في تعزيز القدرات في مجال التحول الأخضر وإدارة التغير البيئي والمناخي. وفي الوقت نفسه، ستساهم الأنشطة في التكيف مع التغير المناخي وتقليل التأثير البيئي والمناخي، على سبيل المثال من خلال تعزيز الطاقة الخالية من الوقود الأحفوري والابتكار والحلول التقنية الجديدة والتعاون مع فريق السويد (Team Sweden) والشركات المحلية والسويدية حيثما كان ذلك مناسباً. كما أن فرص إقامة حوار وتعاون بشأن الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك المياه العذبة، لتعزيز تعاون أوسع وطويل الأمد بين دول المنطقة هو أمر ذو صلة أيضاً، ويساهم في تحقيق الأهداف التنفيذية المتعلقة بالسلام والأمن.

ستركز الأنشطة في مجال تعزيز الحرية ومحاربة القمع على الظروف والفرص المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان وللمجتمع المدني ولوسائل الإعلام للعمل بأمان، بما في ذلك ضمان المساءلة. يمكن للأنشطة أن تعزز الحرية الدينية وحقوق الأقليات الدينية، لا سيما المسيحيين، الذين يشكلون حالياً مجموعة دينية مضطهدة بشكل خاص في المنطقة. هذا وسيتم إعطاء الأولوية لحرية وتمكين المرأة والشباب واستغلال إمكانات الرقمنة. كما سيتم إعطاء الأولوية للأنشطة التي تعزز الظروف لإجراء انتخابات حرة، وكذلك الأنشطة التي تدعم المؤسسات والجهات الفاعلة الديمقراطية، والقطاعات الأساسية التي تنفذ إصلاحات باتجاه ديمقراطي.

وفي مجال تعزيز حرية وتمكين النساء والفتيات، ستركز الأنشطة على التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان. سيتم إعطاء الأولوية لدعم منظمات وشبكات ومنصات حقوق المرأة في المنطقة كعنصر مهم لتعزيز حرية النساء والفتيات وتمكينهن وتعزيز دورهن في المجتمع ولمكافحة التمييز. كما ويشكل دعم الجهود المتعلقة بالمساواة في الحقوق والمساواة أمام القانون، ومكافحة الأعراف

والثقافات التي تقيد الفتيات والنساء جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية. سيتم إعطاء الأولوية لجهود مكافحة زواج الأطفال في المناطق التي يحدث فيها هذا الزواج عرفياً أو قانونياً، وذلك بهدف تعزيز العمل المتعلق بالتشريعات وتعزيز الجهود المناهضة لزواج الأطفال.

وفي مجال دعم الهجرة والعودة، ستساهم الأنشطة في تعزيز قدرة الدول الشريكة على إدارة الهجرة ومكافحة الهجرة غير النظامية. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الأنشطة في تحسين الظروف لزيادة العودة والاستقبال. علاوة على ذلك، ستعزز الأنشطة العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج المستدام. ويمكن ربط الأنشطة بمجال دعم التنمية الاقتصادية والتعليم والتجارة والتحول الأخضر، بما في ذلك الأنشطة التي تعزز العمالة المنتجة والتكيف مع المناخ والتي يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من الهجرة الثانوية. ينبغي تنفيذ أنشطة لدعم القدرات في مجال إدارة الهجرة واللجوء، بما في ذلك أنشطة مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. سيتم استغلال فرص التعاون مع الاتحاد الأوروبي وداخله، بما في ذلك من خلال منظور الطريق، بالتعاون مع استراتيجيات التنمية الإقليمية لأفريقيا.

يمكن أن يساهم دعم المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تحقيق السلام والأمن الإقليميين. سيتم تنفيذ الأنشطة التي تساهم في مكافحة التطرف العنيف وفي مكافحة التعصب. ويمكن أن تساهم أجندة المرأة والسلام والأمن و أجندة الشباب والسلام والأمن في تنفيذ الاستراتيجية.

سوف تطبق الأنشطة الثنائية في اليمن نهجاً متكاملًا يساهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية وذلك من خلال دعم سبل العيش المستدامة والأمن الغذائي وبناء السلام. وستدعم أنشطة المساعدات التنموية جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وستسهم الأنشطة في تعزيز القدرة على الصمود وفي التكيف مع تغير المناخ وفي زيادة فرص الناس في كسب لقمة العيش. يمكن أن تشمل الخدمات العامة الأساسية خدمات الصحة والتعليم والحماية للفئات الضعيفة في النزاع. لقد تأثرت النساء والفتيات والفئات المهمشة بشكل خاص بالنزاع، ولذا سيتم تسليط الضوء على حرياتهن وحقوقهن وتمكينهن والفرص المتاحة لهن، وكذلك الأمر بالنسبة للشباب. وبما أن السياق يتسم بقدر كبير من عدم اليقين والمخاطر والتحديات الكبيرة المتعلقة بتنفيذ الأنشطة ومتابعتها والرقابة المالية، فإن اتباع نهج مرن ومراعي لظروف النزاعات يعتبر ضرورياً، وسيضمن أيضاً تدابير استباقية عند الضرورة. يتسم الوضع في كل من شمال اليمن وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً بتحديات كبيرة من حيث تنفيذ المساعدات التنموية، مما يتطلب اهتمام خاص فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

سيكون الهدف العام للأنشطة الثنائية في فلسطين هو مكافحة التطرف والإسلاموية ومعاداة السامية¹ والمساهمة في التنمية السلمية من خلال تعزيز الظروف طويلة الأجل لحل الدولتين عن طريق التفاوض على أساس القانون الدولي. وينبغي التركيز بشكل كبير على الأنشطة التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز القطاع الخاص وزيادة فرص العمل وتحسين البنية التحتية. وهذا أمر أساسي لمكافحة الفقر ومنع نشوب النزاعات وزيادة التمكين، خاصة بالنسبة للنساء. ستساهم الأنشطة في تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية والطبية، مع التركيز بشكل خاص على صحة الأطفال. هذا وتعتبر الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، بما في ذلك حرية النساء والفتيات في الاختيار، ومكافحة زواج الأطفال من الأولويات. إن الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة أمور مهمة لرفع مستوى الحرية والتمكين. سيتم إعطاء الأولوية للأنشطة التي تكافح الفساد وتعزز إدارة عامة ديمقراطية وشفافة. يعزز الحكم الرشيد أيضاً الأطر المؤسسية للنمو الاقتصادي والإدارة الفعالة، وبالتالي يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الأخرى.

إن الوضع في فلسطين معقد ويتطلب بشكل خاص إدارة المخاطر بدقة شديدة وممنهجة. يجب أن يكون عدد الشركاء محدوداً. سيتم تقديم الدعم بشكل أساسي من خلال جهات فاعلة راسخة، مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات متعددة الأطراف وبنوك التنمية الدولية. هذا ويجب أن يتم التحقق من عدم ارتباط متلقي الدعم بالأيديولوجيات الداعمة للعنف أو التطرف أو الإسلاموية، ومن أنهم يدعمون قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. سيكون توجيه الدعم من خلال عدة وسطاء مقيد. يمكن تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية بشكل رئيسي من خلال جهود لتعزيز القدرات والتي لا تتكون في المقام الأول من الدعم المالي المباشر. كما ويمكن أن تكون تنمية القدرات على شكل تعاون بين الخبراء والسلطات.

ستركز الأنشطة في البداية على الضفة الغربية، وستشمل غزة تدريجياً إن أمكن بعد انتهاء الحرب. ونظراً لحالة عدم اليقين التي تحيط بتطور الأحداث، فإنه من المهم أن يتم تنفيذ الاستراتيجية على نحو متكيف ضمن إطار حوار وثيق بين وزارة الخارجية والوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) بما في ذلك ما يتعلق بشروط الأنشطة في غزة.

¹ التطرف والإسلاموية ومعاداة السامية يعرقلون الظروف لحل طويل الأجل للنزاع. ويُعنى هنا الإسلاموية القائمة على العنف، وهو مفهوم يشير إلى المجموعات والممثلين الذين يؤيدون العنف كوسيلة سياسية و/أو يعارضون الديمقراطية ودولة القانون مع التوجه إلى أيديولوجية إسلامية.

علاوة على الدعم الثنائي، يمكن إدراج اليمن وفلسطين، حيثما كان مناسباً، ضمن نطاق التعاون الإقليمي وفي إطار هذه الاستراتيجية بحسب ما هو موضح أعلاه.

عند دعم مبادرات في إطار عمليات السلام، سواء على المستوى الإقليمي أو في اليمن وفلسطين، تعد المرونة أمراً ضرورياً، وينبغي أن تكون الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) على استعداد للقيام بأنشطة استراتيجية وموجهة وسريعة بشكل خاص إذا لزم الأمر. ويعد التشاور والحوار المنتظم بين المكتب الحكومي السويدي (وزارة الخارجية) والبعثات ذات الصلة بالخارج والوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) ذو أهمية كبيرة فيما يخص هذه الأنشطة.

سيتم متابعة الأنشطة وعمل تقارير عنها بما يتماشى مع ما هو منصوص عليه في القواعد الإرشادية لاستراتيجيات المساعدات التنموية الحالية. سيتضمن التقرير الاستراتيجي السنوي تحليلاً وتقييماً لنتائج الأنشطة المتعلقة بالأهداف المعلنة. وستضمن تقارير الأنشطة إحصاءات مصنفة حسب النوع الاجتماعي حيثما أمكن ذلك.

كما ستقوم الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) في تقاريرها المقدمة إلى الحكومة عن الاستراتيجية بتسليط الضوء على كيفية مساهمة الأنشطة في تنفيذ أجندة 2030.

5. التعاون والشركاء

تعتبر منظمات المجتمع المدني شركاء مهمين في تنفيذ الاستراتيجية. وسيتم البحث عن أوجه التآزر مع العمل الذي يقوم به المعهد السويدي للحوار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق من الناحية الموضوعية، كما وسيتم الحفاظ على حوار وثيق مع البعثات السويدية في الخارج الموجودة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوكالات الحكومية السويدية الأخرى أن تلعب دوراً مهماً، وذلك من خلال نقل خبراتها المكتسبة في التعاون الإقليمي الحكومي الدولي. أما في مجال خلق فرص العمل وزيادة الأعمال وتمكين المرأة والشباب، ستسعى الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) والمعهد السويدي إلى تحقيق التآزر والتكامل المتبادل. وينطبق الأمر نفسه على الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) وأكاديمية فولكة برنادوت (FBA) في المجالات المتعلقة باليمن وفلسطين والسلام والأمن الإقليميين.

تعتبر السويد واحدة من الجهات المانحة للمساعدات التنموية القليلة التي تعمل بنهج إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وستساهم في تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة للتعاون التنموي الإقليمي حيثما أمكن. واستناداً إلى نهج "فريق أوروبا" (Team Europe)، سيتم السعي بشكل خاص إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي وداخله، لا سيما فيما يتعلق بسياسة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وكذلك في اليمن وفلسطين. كما وسيتم إعطاء أولوية للبرامج المشتركة والمشاركة في مبادرات "فريق أوروبا" إن أمكن. وسيتم السعي للتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن الممكن أن يتم التعاون في إطار المشروع المشترك للاتحاد الأوروبي "البوابة العالمية" (Global Gateway) في السياقات التي تتوافق فيها المصالح التجارية السويدية مع أهداف الاستراتيجية. وسيتم تطبيق نهج "فريق السويد" (Team Sweden) سواء على الصعيد الإقليمي أو في الدول التي تتطابق فيها مصالح التعاون التنموي والمصالح التجارية.

وسيتم السعي إلى تحقيق أوجه التآزر والتكامل في التعاون مع النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك بنوك التنمية والاستثمار ومنظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والتركيز على النتائج والكفاءة. وفي السياقات ذات الصلة، ينبغي تشجيع وجود ومشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية في الدول الهشة ومناطق النزاع التي تشهد أزمات إنسانية حالية، لا سيما في اليمن وفلسطين.

سيتم ضمان اتباع نهج متكامل في كل الدعم السويدي للمنطقة. وسيتم السعي إلى تحقيق التآزر بين مجالات الاستراتيجية المختلفة، ومع الأنشطة ضمن إطار استراتيجيات أخرى للتعاون التنموي السويدي والمساعدات الإنسانية ذات صلة. وسوف تساهم هذه الأنشطة في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وعلى المدى الطويل، في تقليل الحاجة إلى المساعدات.